● أخبار قصيرة

ألباريس: منع المساعدات عن غزة يندرج ضمن أحكام تعريف الإبادة

أكد وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس أن منع المساعدات الإنسانية عن غزة يندرج ضمن أحكام تعريف الإبادة، مطالباً بفتح جميع المعابر وإدخال المساعدات بشكلٍ عاجل وكبير إلى القطاع. وشدد على ضرورة وقف الاستيطان الصهيوني، مؤكداً دعم إسبانيا إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة. ودعا ألباريس إلى وقف تغيير الوقائع على الأرض، ووضع غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية واحدة، والبدء ببناء أسس الدولة الفلسطينية. وأكد أن استمرار منع المساعدات لا يمكن أن يتواصل أمام حجم الاحتياجات الإنسانية في غزة، داعياً المجتمع الدولي إلى التحرك وحماية الفلسطينيين وفرض احترام القانون الدولي. كما شدد على أن معالجة الأزمة تتطلب تحركاً دولياً فاعلاً ووقف الانتهاكات.

روسيا: غوتيريش ليس وسيطًا جديًا بشأن أوكرانيا

أكد نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر أليموف أن موسكو لا تعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وسيطًا جديًا في الملف الأوكراني، معتبرًا أن مواقفه لا تعكس دورًا محايدًا في الأزمة. ويأتي الموقف الروسي في ظل انتقادات متواصلة من موسكو لغوتيريش، على خلفية ما تصفه روسيا بانحيازه إلى المواقف الغربية بشأن الحرب. وتتزامن التصريحات مع اقتراب انتهاء ولاية غوتيريش في نهاية عام ٢٠٢٦، وزيارات عدد من المرشحين لخلافته إلى موسكو، بينهم رافائيل غروسي وريبيكا غرينسبان. كما تنتقد روسيا استمرار الدعم العسكري الأوروبي لأوكرانيا، معتبرةً أن تزويد كييف بالأسلحة والذخائر والمسيّرات والصواريخ يفاقم التصعيد ويعرقل الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة.

لولا: مصداقية الأمم المتحدة عند أدنى مستوياتها

قال الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا إن مصداقية الأمم المتحدة «لم يسبق أن تدنت إلى هذا المستوى»، متهماً المنظمة بالإخفاق في مهمتها الأساسية المتمثلة في حماية البشرية من ويلات الحروب. وخلال كلمته أمام الجمعية العامة، انتقد هيمنة القوى الكبرى و«شلل» مجلس الأمن، مؤكداً أن الحرب تمثل انهياراً للسياسة.
كما حذر دا سيلفا من الإفلات من العقاب وتهديد الحضارات بالإبادة، داعياً إلى احترام القانون الدولي. وفي الشأن الإقليمي، شدد على سيادة البرازيل ورفض التدخلات الأجنبية، مؤكداً قدرة بلاده على حماية حدودها. اقتصادياً، أكد مواصلة استكشاف النفط مع الحفاظ على الأجندة البيئية، مشدداً على أن ثروات البرازيل الطبيعية ملك لشعبها.

وإعادة تشكيل معادلات الأمن في شرق آسيا

صواريخ كوريا الشمالية.. رسائل ردع في مواجهة واشنطن وحلفائها

الوفاق/ لم تعد الصواريخ التي تطلقها كوريا الشمالية مجرد اختبارات عسكرية متفرقة، بل أصبحت جزءًا من سياستها الأمنية في التعامل مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان. ففي ٢٠ سبتمبر/أيلول، أطلقت بيونغ يانغ صاروخين باليستيين قصيري المدى من منطقة وونسان باتجاه البحر الشرقي، قطع الأول نحو ٤٥٠ كيلومترًا، فيما تجاوز مدى الثاني ٦٠٠ كيلومتر، وفق الجيش الكوري الجنوبي. وسقط المقذوفان خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان.

وجاءت الإطلاقات بعد عملية إطلاق أخرى في ٨ سبتمبر/أيلول، وبعد أيام من انتقادات كورية شمالية حادة للمناورات العسكرية التي شاركت فيها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان.

وفي تطور جديد يندرج ضمن هذا المسار، أعلنت كوريا الشمالية نجاح اختبار سلاح جديد أجرته إدارة الصواريخ بإشراف رئيس البلاد كيم جونغ أون. ووفق وكالة الأنباء المركزية الكورية، شكّل الاختبار عرضًا لتكنولوجيا دفاعية «فائقة الحداثة»، وأظهر تقدمًا في مسار تحديث القوات المسلحة، فيما أكد كيم أهمية امتلاك هذه التكنولوجيا في تعزيز الجهوزية العسكرية وتطوير قدرات القوات المسلحة مستقبلًا.

من الاختبار إلى بناء القوة.. الصواريخ جزء من مسار عسكري متواصل

تكشف وتيرة الإطلاقات أن الأمر يتجاوز اختبارًا منفردًا. ففي ٨ سبتمبر/أيلول، أطلقت كوريا الشمالية عدة صواريخ قصيرة المدى، وقالت لاحقًا إن العملية كانت جزءًا من تدريب ناري شمل وحدات مدفعية وصاروخية.

وتمنح هذه الاختبارات بيونغ يانغ مكاسب عسكرية وسياسية عدة: فهي تختبر جاهزية قواتها، وتطور قدراتها، وفي الوقت نفسه تؤكد أن برنامجها العسكري مستمر رغم العقوبات والضغوط الدولية. ويأتي اختبار السلاح الجديد في هذا السياق، باعتباره جزءًا من مسار أوسع لتحديث القدرات العسكرية وليس مجرد حدث منفصل عن سلسلة التجارب الصاروخية الأخيرة.

كوريا الجنوبية.. الخصم الأقرب جغرافياً

تمثل كوريا الجنوبية الطرف الأقرب في الحسابات العسكرية الكورية الشمالية. فوجود القوات الأمريكية في الجنوب، والتدريبات المشتركة، والتنسيق المتزايد بين سيول وواشنطن وطوكيو، كلها عوامل تنظر إليها بيونغ يانغ باعتبارها جزءًا من ضغط عسكري متواصل.

في المقابل، تعتبر سيول هذه التدريبات إجراءات دفاعية في مواجهة القدرات النووية والصاروخية للشمال، وأدانت الإطلاقات الأخيرة باعتبارها انتهاكًا لقرارات مجلس الأمن الدولي.

لكن الرواية الكورية الشمالية تنظر إلى المعادلة من زاوية مختلفة، فإذا كانت سيول تعزز تعاونها العسكري بهدف مواجهة الشمال، فإن بيونغ يانغ ترى أن تطوير قدراتها هو الرد على هذه البيئة الأمنية.

وهنا تتشكل دائرة من الإجراءات والردود المتبادلة: تعاون عسكري أكبر بين سيول وواشنطن وطوكيو يقابله تعزيز كوري شمالي للقدرات الصاروخية والنووية، ثم يُستخدم هذا التعزيز من جانب سيول لتبرير مزيد من التعاون العسكري.

اليابان.. شريك في المنظومة الأمنية

لا تنظر بيونغ يانغ إلى اليابان باعتبارها دولة بعيدة عن الصراع. فطوكيو تشارك في تدريبات عسكرية مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، كما تستضيف قواعد وقوات أمريكية مهمة في المنطقة.

وفي سبتمبر/أيلول، شاركت اليابان في تدريبات بحرية بقيادة الولايات المتحدة قرب غوام إلى جانب كوريا الجنوبية ودول أخرى، وهي تدريبات انتقدتها بيونغ يانغ بشدة. وسقوط الصواريخ خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان يوضح في الوقت نفسه أن الإطلاقات الأخيرة لم تستهدف الأراضي اليابانية مباشرة، رغم استمرار طوكيو في اعتبار تطوير الترسانة الكورية الشمالية مصدر قلق أمني.

كوريا الشمالية والمناورات الأمريكية.. معادلة تدفع بيونغ يانغ لتشديد الردع

تضع بيونغ يانغ المناورات الأمريكية ومناورات حلفائها في قلب خطابها السياسي. ففي ١٧ سبتمبر/أيلول، قالت كيم يو جونغ إن التدريبات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة تؤدي إلى تفاقم التوتر في شبه الجزيرة، وحذرت من رد أقوى إذا تعرضت المصالح الأمنية الكورية الشمالية لما تعتبره تهديدًا. كما أكدت استمرار مسار تعزيز الترسانة النووية.

وفي السياق نفسه، قال نائب وزير الدفاع الكوري الشمالي كيم كانغ إيل إن تنامي التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان يبرر استمرار تطوير الترسانة النووية لبلاده.

وهنا تكمن إحدى الركائز الأساسية في السياسة الكورية الشمالية: كلما اتسعت التحالفات العسكرية حولها، زادت بيونغ يانغ تمسكًا بما تعتبره قدرة ردع ضرورية لأمنها.

تواصل بيونغ يانغ تطوير ترسانتها في بيئة أمنية تتزايد فيها المناورات والتحالفات العسكرية، واضعةً قدراتها النووية والصاروخية في صلب حساباتها لمواجهة الضغوط وفتح مساحة أوسع أمامها سياسيًا وأمنيًا

البرنامج النووي.. ورقة كوريا الشمالية لتثبيت الردع ورفع كلفة المواجهة

لا يمكن فهم سياسة الصواريخ الكورية الشمالية من دون برنامجها النووي. فبيونغ يانغ تتعامل مع الأسلحة النووية باعتبارها عنصرًا أساسيًا في أمنها القومي، وتؤكد أن التخلي عنها ليس خيارًا مطروحًا في ظل ما تعتبره تهديدًا من الولايات المتحدة وحلفائها.

وفي سبتمبر/أيلول، رفضت كوريا الشمالية قرارًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية ينتقد برنامجها النووي، وجددت تأكيدها أن وضعها كدولة نووية «غير قابل للتراجع»، وفق تصريحات نقلتها وسائل إعلام دولية عن بيونغ يانغ.

وبالنسبة إلى كوريا الشمالية، فإن وظيفة الردع هي منع خصومها من التفكير في استخدام القوة ضدها. وتقول بيونغ يانغ إن قدراتها الردعية تهدف إلى جعل أي مواجهة معها مكلفة، وتعزيز قدرتها على ترسيخ موقعها طرفًا فاعلًا في الحسابات الأمنية الإقليمية.

واشنطن.. الطرف الأهم في حسابات بيونغ يانغ

رغم أن كوريا الجنوبية واليابان تظهران في مقدمة المشهد، فإن الولايات المتحدة تبقى الطرف الأهم في الحسابات الكورية الشمالية. فواشنطن هي محور التحالفات العسكرية مع سيول وطوكيو، كما أن وجودها العسكري في المنطقة يمثل أحد أبرز مصادر القلق التي تشير إليها بيونغ يانغ. ويرى محللون أن الاختبارات تحمل أيضًا رسائل إلى واشنطن أيضًا: امتلاك القدرات الصاروخية والنووية يمنح كوريا الشمالية أوراق قوة في مواجهة الضغوط، كما يوفر لها موقعًا مختلفًا إذا عاد المسار الدبلوماسي إلى الواجهة.

الردع أم التصعيد؟

تعتبر كوريا الشمالية هذه الاختبارات جزءًا من سياسة الردع، بينما تراها سيول وطوكيو وواشنطن تصعيدًا يهدد الأمن الإقليمي. واللافت أن الإطلاقات الأخيرة اتجهت إلى البحر، ولم تستهدف أراضي الدول المجاورة مباشرة. وهو ما أبقى الإطلاقات ضمن إطار اختبار القدرات العسكرية وإظهارها، مع استمرار خطر سوء التقدير في ظل تواصل التدريبات والاختبارات من مختلف الأطراف.

كوريا الشمالية تستخدم الصواريخ لفرض معادلتها

تكشف الإطلاقات المتكررة أن الصواريخ أصبحت أداة أساسية في السياسة الأمنية الكورية الشمالية، لا مجرد تجارب تقنية منفصلة.

فبيونغ يانغ تريد التأكيد أن العقوبات والضغوط والمناورات العسكرية لن تدفعها بسهولة إلى التخلي عن برنامجها الصاروخي والنووي، وأن أي ترتيبات أمنية في شرق آسيا يجب أن تأخذ قدراتها العسكرية في الاعتبار.

أما كوريا الجنوبية واليابان، فتجدان نفسيهما أمام واقع يدفعهما إلى مزيد من التنسيق مع الولايات المتحدة، بينما تستخدم بيونغ يانغ هذا التنسيق في خطابها لتبرير استمرار تطوير قدراتها.

وهكذا تستمر المعادلة: تحالفات ومناورات في مواجهة كوريا الشمالية، وقدرات صاروخية ونووية في مواجهة هذه التحالفات. وهنا، لا تكمن أهمية الصواريخ فقط في عددها أو المسافة التي تقطعها، بل في وظيفتها السياسية: إظهار القوة، تثبيت الردع، وتكريس كوريا الشمالية طرفًا لا يمكن تجاهل قدراته عند تحديد مستقبل الأمن في شرق آسيا.

مستوطنون يقتحمون سلواد ويعتدون على منازل فلسطينية

اقتحم عشرات المستوطنين، فجر الثلاثاء، بلدة سلواد شمال شرقي رام الله في الضفة الغربية المحتلة، بحماية قوة عسكرية صهيونية، واعتدوا على منازل فلسطينية وسرقوا عشرات المواشي وخربوا ممتلكات في عدد من المنازل.

وتصدى أهالي البلدة للمستوطنين، فيما اندلعت مواجهات في عدد من أحيائها، وتمكن السكان من إجبارهم على مغادرة البلدة. وقال شهود إن هذه المرة هي الأولى التي ينفذ فيها المستوطنون اقتحامًا بهذا الحجم، مشيرين إلى وصولهم إلى مناطق داخل سلواد كانت تُعد نسبيًا آمنة.

ودفع الاقتحام أعدادًا كبيرة من شبان البلدة إلى النزول إلى الشوارع، في محاولة للتصدي للمستوطنين وقوات العدو الصهيوني والدفاع عن البلدة، وسط استمرار المواجهات.

ويأتي الهجوم في ظل تصاعد اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم ومصادر رزقهم، بما يشمل المنشآت الزراعية وشبكات المياه، ما يزيد الضغوط على التجمعات الفلسطينية، ولا سيما في المناطق الريفية والبادية.

وتعكس هذه الاعتداءات اتساع نطاق الاستهداف للممتلكات ومصادر المعيشة الفلسطينية، بالتزامن مع تزايد الاحتكاكات في بلدات وقرى الضفة الغربية.

السعودية تواصل غاراتها على اليمن.. ١٩ غارة و٩٣٦ هجوماً

شهدت عدة محافظات يمنية تصعيداً عسكرياً جديداً، مع استمرار الغارات الجوية السعودية على مناطق مختلفة من البلاد. واستهدفت الغارات والقصف الصاروخي مناطق سكنية وزراعية وممتلكات مدنيين في مديرية الظاهر والمناطق المجاورة بمحافظة صعدة، وسط مخاوف بين السكان.

وفي محافظة تعز، أدت الغارات على مدينة المخا إلى مقتل ستة أشخاص، بينهم طفلان وامرأة، وإصابة ثمانية آخرين، فيما أسفرت غارة على منطقة العذير بمديرية حيفان عن مقتل شخص.

وخلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، شن الطيران الحربي السعودي ١٩ غارة باستخدام طائرات «F15» و«تايفون»، استهدفت محافظات تعز والجوف ومأرب، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى، بينهم أطفال ونساء.

وبذلك ارتفع إجمالي الغارات والصواريخ منذ بدء التصعيد إلى ٩٣٦، وسط استمرار العمليات العسكرية والتوتر الميداني في عدد من المناطق اليمنية، فيما تتواصل المواجهات والتصعيد بين الأطراف، مع استمرار الدعوات إلى وقف الهجمات وحماية المدنيين وتجنب اتساع رقعة القتال في البلاد. وتأتي هذه التطورات في ظل توتر متزايد على مختلف الجبهات، وسط مخاوف من انعكاس العمليات العسكرية على الأوضاع الإنسانية والمعيشية للسكان في المناطق المتضررة.

الفيدرالي يرفع الفائدة وسط ضغوط التضخم ومخاطر تباطؤ النمو

يواجه الاقتصاد الأميركي ضغوطاً متزايدة في ظل سياسات إدارة دونالد ترامب، مع ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب الإمدادات العالمية. وفي مواجهة التضخم، رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة ٢٥ نقطة أساس، رغم رغبة ترامب المعلنة في خفضها.

ويزيد ارتفاع النفط وتداعيات الحرب من الضغوط السعرية، بينما يؤدي تشديد السياسة النقدية إلى رفع كلفة الاقتراض والرهون وتمويل الشركات، ما يضغط على الاستثمار والاستهلاك والنمو.

وتبرز مسؤولية إدارة ترامب مع استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بسياساتها ومواقفها من الحرب والطاقة والتجارة، وهي عوامل تؤثر في الأسواق وأسعار النفط والتضخم. وتشير توقعات مسؤولي الفيدرالي إلى رفع إضافي واحد للفائدة خلال ٢٠٢٦، بما قد يطيل فترة التشدد النقدي.

وتنعكس هذه التطورات على الدولار والسندات والأسهم، فيما تواجه الدول المثقلة بالديون الدولارية ضغوطاً إضافية. ويحذر هذا المسار من انتقال الضغوط إلى الأسر والشركات، بما يضعف القدرة الشرائية ويزيد مخاطر التباطؤ الاقتصادي.

وهكذا يجد الاقتصاد الأميركي نفسه أمام معادلة صعبة: تضخم مرتفع، وسياسة نقدية متشددة، ومخاطر على النمو، مع بقاء معالجة اضطرابات الإمدادات خارج نطاق أدوات السياسة النقدية.